"إخراس الصحافة"

التقرير الثالث والعشرون

توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الطواقم الصحفية ووسائل الإعلام المحلية والدولية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة

1 أبريل 2022- 31 مارس 2023

جدول المحتويات

مقدمـــة 3
الحماية القانونية للصحفيين في القانون الدولي الإنساني: 5
الحماية الموفرة للمؤسسات والمعدات الصحفية 6
انتهاكات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين بوكالات الأنباء المحلية والدولية 8
أولاً: جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية 8
- حالات إصابات في صفوف الصحفيين في الضفة الغربية 9
- إصابة صحفي في قطاع غزة 12
ثانياً: الاعتداء على الصحفيين بالضرب وغيره من وسائل العنف، و/أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية 12
ثالثاً: اعتقال واحتجاز الصحفيين 13
رابعاً: القيود على حرية الحركة والتنقل 15
1. منع الصحفيين من دخول مناطق معينة وتغطية أحداث. 15
2. منع الصحفيين من السفر خارج الأرض الفلسطينية المحتلة 16
خامساً: حظر عمل مؤسسات إعلامية 16
سادساً: منع طباعة صحف في الأراضي المحتلة 17
الخلاصة والتوصيات: 18

مقدمـــة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها الممنهجة ضد الطواقم الصحفية ووسائل الإعلام الوطنية والعالمية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تقوم بتغطية الأحداث والانتهاكات الإسرائيلية. وعلى الرغم من الحماية التي يتمتع بها الصحفيون والعاملون في وكالات الأنباء[1]، بصفتهم مدنيين، وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، إلا أن تلك القوات لا تزال تصعد من انتهاكاتها الجسيمة بحقهم، بما في ذلك انتهاك الحق في الحياة وتهديد السلامة الشخصية لهم من خلال استهدافهم بالرصاص الحي والمطاطي، والاعتداءات الجسدية المباشرة بالضرب والإهانة، ومنعهم من التنقل، وقصف مقراتهم الصحفية، وغيرها من انتهاكات، ضمن حملة منظمة لعزل الأرض الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم، وللتغطية على ما تقترفه من جرائم بحق المدنيين، وتقديم رواية مغايرة لما يجرى على الأرض من وقائع.

يتناول هذا التقرير وهو الثالث والعشرون في سلسلة تقارير "إخراس الصحافة"، اعتداءات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على الطواقم الصحفية ووسائل الإعلام العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويغطي الفترة الممتدة بين 1 أبريل 2022 حتى 31 مارس2023. ويتضمن التقرير توثيقا مفصلاً لما تمكن طاقم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من الوصول إليه من معلومات وبيانات ذات صلة. وتكشف هذه المعلومات حقائق عن تلك الاعتداءات، وهي مبنية على إفادات ضحايا وشهود عيان وتحقيقات ميدانية.

وتنحصر الحالات التي يتناولها التقرير في تلك الاعتداءات التي تحقق المركز من أنها وقعت على خلفية ممارسة العمل الصحفي أو على خلفية حرية التعبير، فيما تم استثناء عشرات الحالات التي ربما تكون على خلفيات أخرى أو أنه لم يتوفر معلومات كافية حول خلفياتها. وقد وثق المركز ما مجمله (35) انتهاكاً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وقعت غالبيتها العظمى في الضفة الغربية، شملت: جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية؛ الاعتداء على الصحفيين بالضرب وغيره من وسائل العنف، و/أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية؛ اعتقال واحتجاز الصحفيين؛ القيود على حرية الحركة والتنقل، بما فيها منع الصحفيين من دخول مناطق معينة وتغطية أحداث، ومنع الصحفيين من التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أو السفر خارج الأرض الفلسطينية المحتلة؛ إغلاق مؤسسات إعلامية؛ ومنع طباعة صحف في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويشير المركز، بهذا الصدد، إلى وجود انتهاكات مركبة يصعب فصلها أو إحصاؤها بشكل دقيق، حيث قد يحتوي الحدث على أكثر من انتهاك، كاحتجاز طاقم صحفي مكون من أكثر من صحفي، والاعتداء عليهم بالضرب أو تهديدهم بالاعتقال، ومنعهم من تغطية حدث معين، أو دخول منطقة بعينها لممارسة أعمالهم بشكل اعتيادي.

وقد شكّل مقتل الصحفية شيرين أبو عاقلة، مراسلة فضائية الجزيرة، وإصابة زميلها، برصاص جنود الاحتلال في مخيم جنين، بينما كانت تغطي الأحداث الدائرة بين تلك القوات ومسلحين فلسطينيين، الجريمة الأكثر بشاعة ودموية بحق الصحفيين خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. غير أن اعتداءات قوات الاحتلال استمرت بحق الصحفيين والمؤسسات الصحفية في الضفة الغربية، وفي مدينة القدس على نحو خاص. وقد وقعت تلك الاعتداءات في سياق عمل الصحفيين المهني بتغطية ما يدور من أحداث على أرض الواقع ونقلها للعالم، بما في ذلك تغطيتهم للمسيرات السلمية التي ينظمها المدنيون الفلسطينيون والمتضامنون الدوليون من المدافعين عن حقوق الإنسان احتجاجا على مصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين في قرى ومدن الضفة الغربية المحتلة لصالح إقامة جدار الضم أو توسيع المستوطنات، أو ما يدور من أحداث أخرى في مختلف المناطق، كحوادث إطلاق النار، وإغلاق الطرقات، والقصف الإسرائيلي، وهدم المساكن وغير ذلك من انتهاكات يومية، أو تنظيم فعاليات ومظاهرات في مناسبات وطنية.

[1] ستختصر عبارة (الصحفيون والعاملون في وكالات الأنباء المحلية والعالمية) في التقرير لاحقا بعبارة (الصحفيون) تجنباً للتكرار لتشمل (المراسلون الصحفيون، المصورون الصحفيون، والعاملون في المكاتب الصحفية.)

كما برز خلال هذه الفترة تصاعد اعتداءات المستوطنين ضد الصحفيين، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية التي تشمل الضرب والدفع، والتهديد، والمنع من التصوير. وتتم تلك الاعتداءات تحت مرأى، وبحماية، جنود الاحتلال الذين لا يحركون ساكناً أمامها، بل أنه في كثير من الأحيان يتم الاعتداء على الصحفيين ومنعهم من تغطية الأحداث، وإجبارهم على المغادرة من المكان.

وشملت هذه الانتهاكات: جرائم الاعتداء على السلامة الشخصية للصحفيين، بما في ذلك الضرب والدفع ومضايقتهم؛ إطلاق قنابل الغاز المسيلة للدموع تجاههم؛ إطلاق النار عليهم وإيقاع إصابات في صفوفهم؛ منع صحفيين من التصوير وتغطية الأحداث؛ مداهمة مقار ومؤسسات إعلامية وتفتيشها، أو إغلاقها، أو حظرها؛ مداهمة منازل صحفيين؛ ومنع طباعة صحف.

كما برز خلال الفترة التي يغطيها التقرير استمرار اعتقال واحتجاز صحفيين، بينهم عدد لا يزال رهن الاعتقال، منهم من حكم فعلياً، وآخرون لم يخضعوا لمحاكمات أو توجه لهم لوائح اتهام، ومنهم من حول للاعتقال الاداري. ويحتجز هؤلاء الصحفيون على خلفية عملهم الصحفي، بدعوى التحريض على سلطات الاحتلال عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو التواجد في أماكن عسكرية مغلقة.

ويوثق التقرير (35[2]) اعتداءً على الصحافة، تشمل:

- حالة قتل صحفية خلال عملها الصحفي.
- (12) صحفياً تعرضوا للإصابة بأعيرة مختلفة.
- (8) حالات تعرض خلالها صحفيون للضرب والإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة.
- (5) حالات تعرض فيها الصحفيون للاعتقال والاحتجاز.
- (4) حالات تم فيها منع صحفيين من ممارسة عملهم وتغطية الأحداث.
- حالتان منع خلالهما صحفيان من السفر للخارج
- حظر عمل مؤسسة إعلامية.
- حالتان تم فيهما منع صحف من الطباعة في الضفة الغربية.

وقد عمل المركز على عرض الجرائم والانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين وفق تصنيف محدد اعتماداً على نوعية الانتهاك الذي تعرضوا له. وقد تم تصنيف تلك الحالات وفق الانتهاك الأكثر بروزاً خاصة وأن العديد من الحالات التي وثقها المركز كانت تشمل انتهاكات مركبة اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحقهم.

2 يضاف الى ذلك الحالات التي رصدها المركز، وهي تتعلق بمحاكمات الفلسطينيين على خلفية التعبير عن الرأي عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

الحماية القانونية للصحفيين في القانون الدولي الإنساني:

يعتبر القانون الدولي الإنساني أن الصحفيين جزء لا يتجزأ من المدنيين، ويؤكد على أن وجودهم في مناطق النزاع الخطرة لا يجوز أن يستخدم كذريعة أو مبرر لاستهدافهم. وقد جاءت اتفاقيات جنيف الأربعة خالية من الإشارة لأي حماية خاصة للصحفيين، إلا أن اتفاقية جنيف الثالثة لسنة 1949 الخاصة بأسرى الحرب، أعطت للمراسلين الحربيين حق الاستفادة من وضعية وامتيازات أسرى، في حال أسرهم. وبالتالي نجد أن القانون الإنساني الدولي لم يعط امتياز خاص أو حماية خاصة للصحفيين الذين يقومون بتغطية النزاعات المسلحة، بل اكتفى بالتأكيد على أنهم مدنيون ويجب معاملتهم على هذا الأساس، حيث تنص المادة 79 من البروتوكول الملحق الأول لاتفاقيات جنيف على :

1: يعد الصحفيون الذين يباشرون مهمات مهنية خطرة في مناطق المنازعات المسلحة أشخاصا مدنيين ضمن منطوق الأولى من المادة (50-2) التي تنص على:" يجب حمايتهم بهذه الصفة بمقتضى أحكام الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول" شريطة ألا يقوموا بأي عمل يسيء إلى وضعهم كأشخاص مدنيين وذلك دون الإخلال بحق المراسلين الحربيين المعتمدين لدى القوات المسلحة في الاستفادة من الوضع المنصوص عليه في المادة 4 (4-أ) من الاتفاقية الثالثة. 3. يجوز لهم الحصول على بطاقة هوية وفقاً للنموذج المرفق بالملحق رقم (2) بهذا البروتوكول. وتصدر هذه البطاقة، حكومة الدولة التي يكون الصحفي من رعاياها، أو (التي يقيم فيها، أو التي يقع فيها جهاز الأنباء الذي يستخدمه، وتشهد على صفته كصحفي."

وتعرف المادة 50 من هذه الاتفاقية من البروتوكول الأول، المدني بأنه "أي هو أي شخص لا ينتمي إلى فئة من الفئات الذين صنفهم البروتوكول كمقاتلين في المادة (43) من هذا البروتوكول الملحق. وأكدت أنه إذا ثار الشك إن كان شخص ما مدنياً أم غير مدني فإن ذلك الشخص يعد مدنيا، وعدم جواز تجريد "السكان المدنيون من صفتهم المدنية في وجود أفراد بينهم لا يسري عليهم تعريف المدنيين." وبالتالي، مجرد وجود الصحفيين بمرافقة القوات المسلحة لأي طرف لا يبرر للطرف الآخر استهدافهم بشكل مباشر. وفي كل الأحوال يجب مراعاة مبدأ التناسب عند مهاجمة هدف عسكري يتواجد فيه صحفيون، حيث يجب أن تكون الميزة العسكرية المتحققة كافية لتبرير الاستهداف أثناء وجود صحفيين6 وإلا فإن الاستهداف قد يعتبر جريمة حرب إذا تسبب في خسائر مدنية دون وجود ميزة عسكرية معتبرة تتناسب مع الخسارة المدنية.

ومن العرض السابق يتبين أن الصحفيين ليس لهم حماية خاصة، بل أن الاتفاقية اكتفت بالتأكيد على صفتهم المدنية. ولما تزايد سقوط الضحايا من الصحفيين، عملت الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن على إعادة التأكيد على الصفة المدنية للصحفيين، وأنهم يجب أن لا يكونوا بأي حال محل للاستهداف، حيث جاء في القرار (2222) الصادر عن مجلس الأمن في مايو 2015:

"ضرورة اعتبار الصحفيين وموظفي وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بها، الذين يقومون بمهام بمقتضى مهنتهم تحفها المخاطر في مناطق النزاع المسلح، أشخاص مدنيين يجب احترامهم وحمايتهم بصفتهم هذه، شريطة ألا يقوموا بأي عمل يضر بوضعهم كمدنيين. وهذا دون الإخلال بحق مراسلي الحرب المعتمدين لدى القوات المسلحة في أن يعاملوا كأسرى حرب وفق ما تنص عليه المادة (4 –أ-4) من اتفاقية جنيف الثالثة."

كما أكد القرار على إدانة الإفلات من العقاب في حال استهداف صحفيين في النزاعات المسلحة حيث نص على: "يدين بشدة انتشار الإفلات من العقاب عن الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكب ضد الصحفيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بوسائط الإعلام في حالات النزاعات المسلحة، ما قد يساهم بدوره في تكرار هذه الأفعال."

ووفق القانون الدولي الإنساني فإن المدنيين يجب أن يتمتعوا بمجموعة من الحقوق المختلفة أهمها أن لا يكونوا بأي حال محل للاستهداف طالما كانوا في حالتهم المدنية، حيث تنص المادة (51) من البروتوكول الملحق الأول لاتفاقيات جنيف على:

"يتمتع السكان المدنيون والأشخاص المدنيون بحماية عامة ضد الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية ويجب، لإضفاء فعالية على هذه الحماية مراعاة القواعد التالية دوماً بالإضافة إلى القواعد الدولية الأخرى القابلة للتطبيق. 2-لا يجوز أن يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا وكذا الأشخاص المدنيون محلاً للهجوم. وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الراميةً يكون السكان المدنيون. 3-يتمتع الأشخاص المدنيون بالحماية التي يوفرها هذا القسم ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية وعلى مدى الوقت الذي يقومون خلاله بهذا الدور".

وقد صنف القانون الدولي الإنسان المراسلون الحربيون بأنهم ضمن الأشخاص "الذين يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا في الواقع جزءاً منها. وهذه الفئة إذا وقعت في قبضة العدو تعامل معاملة أسير الحرب. وهي حماية أقل من الموفرة لأقرانهم من الصحفيين المدنيين والذين لا يجوز أن يكونوا أسرى حرب في أي حال حين خروجهم من مناطق النزاع. وبالتالي، فإن الصحفيين المدنيين لديهم حماية أفضل من الموفرة للمراسلين العسكريين، وفي كل الأحوال لا يجوز أن يكونوا محلاً للاستهداف.

الحماية الموفرة للمؤسسات والمعدات الصحفية

تعتبر المؤسسات الصحفية اعيانا مدنية، وبالتالي لا يجوز أن تكون محلا للاستهداف من أي طرف من أطراف النزاع. وتبقى المؤسسات الصحفية أعياناً مدنية طالما لم تساهم في الأعمال القتالية بشكل فاعل. ولذا، فإن أطراف النزاع عليهم الالتزام بالتمييز بين الأعيان المدنية والأعيان العسكرية، حيث تنص المادة 48 من البروتوكول الإضافي الأول على: "تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية، وذلك من أجل تأمين احترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية." وتؤكد المادة (52) على ضرورة ألا تكون الأعيان المدنية محلاً للهجوم حيث جاء فيها: "لا تكون الأعيان المدنية محلاً للهجوم أو لهجمات الردع. والأعيان المدنية هي كافةً الأعيان التي ليست أهدافا عسكرية، وفقا لما حددته الفقرة الثانية." وفق التعريف السابق تعتبر المؤسسات الصحفية اعيانا مدنية حتى وإن قامت ببث أخبار أو تصريحات معادية لأحد أطراف النزاع. كما يؤكد البروتوكول على أن أي هدف مشكوك في طبيعته، فلا يجوز استهدافه، باعتبار أنه مدني إلى حين ثبوت العكس، حيث جاء في الفقرة (3) من نفس المادة: "3-إذا ثار الشك حول ما إذا كانت عين ما تكرس عادة لأغراض مدنية مثل مكان العبادة، أو منزل، أو أي مسكن آخر أو مدرسة، إنما تستخدم في تقديم مساهمة فعالة للعمل العسكري، فإنه يفترض أنها لا تستخدم كذلك."

وقد تفقد المؤسسة الصحفية الحماية الموفرة لها بموجب القانون الدولي الإنساني لو كانت منطلقا لأعمال قتالية بشرط أن تستخدم بما يحقق مساهمة فاعلة لها في القتال، وأن تدميرها أو الاستيلاء عليها يحقق ميزة عسكرية أكيدة. وبالتالي، لا يعتبر مجرد نشر التصريحات أو التحريض على القتال أو حتى نشر الشائعات مبررا كافياً لاستهداف مؤسسة إعلامية، وتبقى محتفظة بصفتها المدنية. فقد نصت الفقرة 2 من المادة 52 من البروتوكول الأول على: "تقصر الهجمات على الأهداف العسكرية فحسب. وتنحصر الأهداف العسكرية فيما يتعلق بالأعيان على تلك التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها، أم بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها. والتي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة."

وتعتبر المعدات الصحفية، مثل سيارات البث المباشر وأبراج البث والكاميرات وغيرها من المعدات، كأعيان مدنية لا يجوز استهدافها، الا لو استخدمت في الأعمال القتالية بشكل فاعل، وكانت مهاجمتها تحقق ميزة عسكرية أكيدة.

وبالتالي فإن أي استهداف لمعدات صحفية أو أبراج البث يعتبر مخالفة للقانون الدولي الإنساني، تصل إلى جريمة حرب.

انتهاكات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين بوكالات الأنباء المحلية والدولية

أولاً: جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

قتلت خلال الفترة قيد البحث صحفية وأصيب (12) صحفياً آخرون على أيدي قوات الاحتلال، بينهم صحفيان اثنان أصيبا بأعيرة نارية؛ (6) صحفيين أصيبوا بأعيرة معدنية مغلفة بالمطاط؛ (3) صحفيين أصيبوا بقنابل الصوت؛ و(2) صحفيان أصيبا بقنبلة غاز مسيلة للدموع. وتبين المعطيات أن قوات الاحتلال استهدفت الصحفيين بشكل مباشر، في أغلب الأحيان، وكان القصد من إطلاق النار غير المبرر إيقاع الأذى في صفوفهم، دون تمييز أو تناسب في استخدام القوة.

وتقترف قوات الاحتلال انتهاكاتها الممنهجة ضد الصحفيين، على الرغم من وجود كل الشارات المميزة التي تؤكد على طبيعية عملهم، بما في ذلك الزي الرسمي للصحفيين ومعداتهم الصحفية، بل وتعمد قناصة الاحتلال توجيه الإصابة إلى مناطق عليا من أجسادهم، بهدف إيقاع الأذى في صفوفهم، في كثير من الأحيان، بما لا يدع مجالاً للشك أن جنود الاحتلال لديهم أوامر أو على الأقل تصريح بإيقاع خسائر بشرية وردع الصحفيين من تغطية جرائم الاحتلال.

ويرتفع عدد الصحفيين الذين قتلوا برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ سبتمبر عام 2000 إلى (25) صحفياً، (23) منهم فلسطينيون واثنان أجنبيان. قتل في الضفة الغربية (8) صحفيين، بينهم صحفي إيطالي، وقتل في قطاع غزة، (17) صحفياً، بينهم صحفي بريطاني.

جريمة قتل الصحفية شيرين أبو عاقلة

- **بتاريخ 11 مايو 2022**، قتلت الصحفية شيرين أبو عاقلة،[3] 51 عاماً، مراسلة قناة الجزيرة الفضائية، على يد قناص إسرائيلي، خلال تغطيتها أحداث الاشتباكات الدائرة بين جنود الاحتلال ومسلحين فلسطينيين في مخيم جنين، شمال الضفة الغربية. وأصيبت أبو عاقلة برصاص قناص إسرائيلي في الرأس مباشرة. كما أصيب في الجريمة أيضاً زميلها المصور الصحفي علي السمودي، 55 عاماً، بعيار ناري في الظهر، أثناء محاولته إنقاذها. وكان الصحفيان يرتديان سترة واقية زرقاء وخوذة تميز عمل الصحفيين.
- ووفق المعطيات التي جمعها طاقم المركز، فقد أصيبت الصحفية شيرين أبو عاقلة وهي ترتدي سترة واقية زرقاء تميز عمل الصحفيين ومكتوب عليهاpress ، وكذلك ترتدي خوذة مكتوب عليهاpress ، وأطلقت قوات الاحتلال التي كانت تنتشر في المنطقة ويعتلي بعض قناصتها أسطح عدد من المنازل، النار تجاهها، ما أدى إلى إصابتها بعيار ناري أسفل الأذن، أي في المنطقة الوحيدة التي لا تغطيها الخوذة، ما يؤشر لوجود عملية تعمد في إصابتها بمنطقة قاتلة.

واتخذت تحقيقات النيابة العامة الفلسطينية نفس المسار، حيث أكدت أن استهداف أبو عاقلة من قبل قناصة الاحتلال قد تم عن عمد، حيث تم توجيه الطلقة القاتلة أسفل الخوذة مباشرة، وأن مصدرها كان من قبل جنود الاحتلال.

وأكدت مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن "القوات الإسرائيلية كانت وراء إطلاق النار المميت على مراسلة قناة الجزيرة الفلسطينية الأمريكية، الصحفية شيرين أبو عاقلة في الضفة الغربية المحتلة، ولم يكن مصدرها إطلاق نار عشوائي من قبل مسلحين فلسطينيين."

[3] قدم المركز الفلسطيني تقريراً للجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة، تطرق فيه إلى جريمة مقتل الصحفية أبو عاقلة، وأكد خلاله أن كان يحق لها الحصول على الحماية بصفتها مدنية وفق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي العرفي. وعلى وجه التحديد، المادة (79-1) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف التي تنص على: " يعد الصحفيون الذين يباشرون مهمات مهنية خطرة في مناطق المنازعات المسلحة أشخاصاً مدنيين"

وقالت المتحدثة باسم المفوضية، رافينا شامداساني في مؤتمر صحفي بجنيف، عقد بتاريخ 24 يونيو 2022،" لقد فحصنا الصور والفيديو والمواد الصوتية، وزرنا المكان، وتشاورنا مع الخبراء، واطلعنا على الاتصالات الرسمية؛ لقد قابلنا أشخاصا كانوا أيضا في الموقع عندما قُتل أبو عاقلة ... بناءً على هذه الرصد الدقيق، وجدنا أن الطلقات التي قتلت أبو عاقلة جاءت من قوات الأمن الإسرائيلية وليس من إطلاق نار عشوائي من قبل مسلحين فلسطينيين."ونفت قوات الاحتلال في بداية الأمر مسؤوليتها عن مقتل الصحفية أبو عاقلة، وادعت أنها قتلت برصاص عشوائي من قبل مسلحين فلسطينيين، قبل أن تتراجع، وتعلن في وقت لاحق أن هناك احتمالاً أن تكون قد قتلت برصاص إسرائيلي، لكن بشكل غير متعمد.

كما اعتدت قوات الاحتلال على المشاركين في جنازة أبو عاقلة يوم 13 مايو. ونصبت تلك القوات عشرات الحواجز الشرطية في المدينة المقدسة، وحاولت منع نقل جثمانها من المستشفى الفرنسي إلى كنيسة الروم الكاثوليك في منطقة باب الخليل بالبلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية المحتلة. واعتدت على المواطنين والطواقم الصحفية عند بوابته الرئيسية، وفور إخراج جثمان أبو عاقلة من ثلاجات المستشفى محمولاً على الأكتاف، منعت قوات الاحتلال انطلاق مسيرة تشيع الصحفية أبو عاقلة والتي دعت اليها القوى الوطنية في مدينة القدس لنقل الجثمان من مقر المستشفى الى الكنيسة، سيراً، لكي يتمكن كافة المواطنين ومحبي الصحفية من توديعها. وعند رفض المواطنين تسليم الجثمان ونقله الى الكنيسة عبر المركبة، اقتحمت القوات ساحة المستشفى ومبناه بصورة همجية، وأطلقت الأعيرة المطاطية تجاه المشيعين، واعتدت عليهم بالضرب المبرح ودفعت حاملي نعش الصحفية أبو عاقلة بقوة، وضربتهم بالهراوات بعنف، وكاد النعش أن يسقط على الأرض لولا ثبات بعض حامليه. في تطور لاحق، رفعت شبكة الجزيرة الإعلامية قضية اغتيال أبو عاقلة إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وأكدت الشبكة في بيان لها بتاريخ 6 ديسمبر، أن أبو عاقلة وزملاءها تعرضوا لإطلاق نار مباشر من قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأن ادعاء السلطات الإسرائيلية بأنها قتلت شيرين خطأ -خلال تبادل لإطلاق النار- ادعاء لا أساس له.

• حالات إصابات في صفوف الصحفيين في الضفة الغربية

رصد المركز إصابة (11) صحفياً بشكل مباشر خلال قيامهم بأعمالهم المهنية في تغطية الأحداث في الضفة الغربية، كان من بينهم صحفيان اثنان أصيبا بعيارين ناريين، (6) صحفيين أصيبوا بأعيرة معدنية و(3) صحفيين أصيبوا بشظايا قنابل صوت.

وكانت أبرزها على النحو التالي:

- **بتاريخ 11 يونيو 2022**، أصيب الصحفي عبد الحفيظ الهشلمون، مصور وكالة (EPA)، بقنبلة صوت في رأسه مباشرة، جراء إطلاقها من قبل جنود الاحتلال، خلال تغطيته أحداث المواجهات بين تلك القوات والشبان الفلسطينيين في بلدة ترقوميا، جنوب الخليل. وكان الهشلمون يرتدي الزي الصحفي المميز، عندما ما أطلق عليه أحد الجنود النار من مسافة قصيرة، خلال تغطيته الأحداث الدائرة. ونقل الهشلمون على الفور للمستشفى وتلقى العلاج.
- **بتاريخ 24 يوليو 2022**، أصيب الصحفي إبراهيم أيوب عطا، 29 عاماً، بعيار ناري في القدم، جراء إطلاق النار عليه من قبل قوات الاحتلال، أثناء عمله الصحفي. وأصيب عطا خلال اقتحام قوات الاحتلال قرية دير أبو مشعل، شمال غرب رام الله، حيث اندلعت مواجهات مع الشبان الفلسطينيين الذي تصدوا لتلك القوات.

وأفاد الصحفي عطا للمركز بما يلي: "أعمل مصورًا لصفحة دير أبو مشعل وأغطي أحداث القرية بشكل مستمر. كنت أغطي عملية اقتحام القرية على البث المباشر وكنت أقف في منطقة قريبة من مكان المواجهات التي اندلعت بين الشبان وقوات الاحتلال، وكنت حينها على بعد نحو 100 متراً منها، أصور وارتدي الزي الرسمي للصحافة والخوذة. أثناء ذلك، تقدم أحد الجنود صوبي بسرعة وأطلق النار مباشرة تجاهي وأصابني بعيار ناري في قدمي اليمنى تحت الركبة. بعدها شعرت بحرارة وألم الإصابة، وتحركت بصعوبة وأنا

أهوي برجلي المصابة مسافة مترين ونصف حتى وصلت الى سيارة مدنية كانت متوقفة هناك، نقلتني إلى مستشفى رام الله للعلاج."

- **بتاريخ 19 أغسطس 2022**، أصيب الصحفي فادي عبد الرحيم إبراهيم ياسين، 44 عاماً، وهو مصور صحفي في تلفزيون فلسطين، بعيار معدني في قدمه، أثناء تغطيته أحداث المواجهات التي أعقبت قمع قوات الاحتلال المسيرة السلمية الأسبوعية التي ينظمها الفلسطينيون في قرية كفر قدوم، قضاء قلقيلية.

وأفاد الصحفي ياسين حول ظروف إصابته بما يلي: "تنظم مسيرة كفر قدوم الأسبوعية احتجاجاً على مصادرة الأراضي وإغلاق الشارع الرئيس لصالح مستوطنة كدوميم. ومثل كل أسبوع تنطلق المسيرة بعد أداء صلاة الجمعة تجاه المدخل المغلق، يتخللها هتافات وشعارات ورفع أعلام ورايات، بالمقابل يقوم جيش الاحتلال الإسرائيلي بالرد عل المتظاهرين بإطلاق قنابل الصوت والغاز والأعيرة النارية. وكنت أقوم بتغطية الحدث، وأثناء قيامي بالتصوير أطلق جنود الاحتلال الأعيرة المعدنية تجاهي، مما أدى إلى إصابتي في رجلي اليمنى بمنطقة الركبة، وتمت معالجتي ميدانياً، وأكملت عملي. مع العلم إنني كنت ارتدي درع الصحافة الواقي وكمامتي وقمت بإبراز كاميرتي ومعداتي".

- **بتاريخ 22 أغسطس 2022**، أصيب الصحفي أنال باسم الجدع، 33 عاماً، سكان مدينة قلقيلية، بعيار معدني في يده اليمنى، أطلقها نحوه جنود الاحتلال خلال تغطيته أحداث المسيرة الأسبوعية التي نظمت في كفر قدوم، قضاء قلقيلية.

وأفاد الصحفي الجدع للمركز حول ظروف إصابته بما يلي:

"كنت أقف وبجانبي عدد من الصحفيين يوم الجمعة الموافق 2022/8/26، لتغطية مسيرة كفر قدوم الأسبوعية. كنا على بعد نحو 200 متر من تواجد جنود الاحتلال وموقعنا يبعد عن المتظاهرين نحو 100 متر. بدأ الجنود وعددهم 4 يلبسون الزي الأخضر الغامق ومسلحين بأنواع مختلفة من الأسلحة بإطلاق الرصاص المعدني المغلف بالمطاط بشكل عشوائي. وعلى الرغم من لباسنا الصحفي المميز بدرع أزرق وخوذة مكتوب عليها (press)، إلا أن رصاصة أصابت يدي اليمنى وتسببت في رضوض خفيفة، وتم تقديم الإسعاف الأولي من قبل طواقم الهلال الأحمر، واستمر الألم بشكل متقطع مع نصائح من المسعفين بضرورة التوجه للمستشفى."

- **بتاريخ 5 أكتوبر 2022**، أصيب الصحفي لؤي السمحان، مصور تلفزيون فلسطين بعيار معدني مغلف بالبلاستيك في يده، فيما أصيب المصور الصحفي محمود فوزي، مصور ايفننت ميديا، بعيار معدني مغلف بالبلاستك في ذراعه، خلال تغطيتهما أحداث المواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال، في قرية دير الحطب، بمحافظة نابلس. ونقل الصحفيان للمستشفى لتلقي العلاج.

- **بتاريخ 12 يناير 2023**، أصيب الصحفيان حسن محمد قمحية، 41 عاماً، وهو صحفي حر، والصحفي ناصر اشتية، 50 عاماً، مصور وكالة سيبا يو اس ايه الأمريكية، برصاص قوات الاحتلال بينما كانا يغطيان الأحداث، عقب اقتحام قوات الاحتلال لمدينة نابلس.

وأفاد الصحفي قمحية للمركز بما يلي:

"...في صباح يوم الخميس الموافق 12 يناير 2023، وبينما كنت في مقر شركتي للدعاية والإعلان في شارع فيصل وسط مدينة نابلس، علمت باقتحام قوات الاحتلال للبلدة القديمة في المدينة. على الفور توجهت للمكان لتغطية الحدث، ولحظة وصولي كانت دورية لقوات الاحتلال متوقفة امام مخبز في سوق الحدادين في البلدة القديمة، ولدى محاولتي قطع الشارع، تفاجأت بإطلاق النار علي مباشرة وإصابتي في رجلي اليمنى. على الفور قام مواطنون بنقلي بسيارة أجرة لمستشفى رفيديا بالمدينة لتلقي العلاج.

وأفاد الصحفي ناصر شتيه ،50عاماً، للمركز بما يلي:

" في حوالي الساعة 8:40 صباح يوم الخميس الموافق 2023/1/12 وبينما كنت متواجداً صدفة في شارع الشوتيره قرب مكتبة بلدية نابلس على مقربة من البلدة القديمة في مدينة نابلس بلباسي الصحفي المميز علمت وكنت على رأس عملي مصوراً في وكالة سيبا يو اس ايه الأمريكية، علمت باقتحام قوات الاحتلال لسوق الحدادين في البلدة القديمة من مدينة نابلس والذي يفصل بيني وبينه عرض الشارع على الفور. توجهت نحو سوق الحدادين وعندما وصلت الشارة الضوئية في طلعة الفاطمية الشارع الذي يفصل بين شارة الشوتيره وسوق الحدادين، شاهدت أربع دوريات عسكرية على مدخل سوق الحدادين أمام سينما غرناطة. لحظة مشاهدتي لهم سمعت صوت انفجار تبعه صوت كثيف لإطلاق النار فأصبت بشظايا القنبلة في إقدامي وتم نقلي بواسطة سيارة الهلال الأحمر الى مستشفى رفيديا الحكومي بمدينة نابلس لتلقي العلاج ولم أمكث كثيراً وغادرت المستشفى.

- **بتاريخ 13 فبراير 2023**، أصيب الصحفي وائل داوود السلايمة، مصور قناة الجزيرة الإخبارية، برصاصة مطاطية في ساقه اليمنى خلال تغطيته أحداث المواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال في أعقاب محاولة تلك القوات هدم بناية سكنية في جبل المكبر بالقدس المحتلة. وكان الصحفي السلايمة يرتدي الزي الصحفي المميز، عندما أطلقت قوات الاحتلال النار عليه.

وأفاد الصحفي السلايمة، 58 عاماً، للمركز حول ظروف إصابته بما يلي:

"توجهت مع طاقم الجزيرة منذ حوالي الساعة 6:00 الى حي جبل المكبر حيث تحاصر قوات الاحتلال منازل عائلة بشير بالقرب من الشارع الأمريكي في المنطقة. وعقب عملية الهدم وخلال انسحاب قوات الاحتلال وآلياتها من الشارع الأمريكي عند مدخل حي بشير، اندلعت مواجهات في المكان بين قوات الاحتلال والمتظاهرين الفلسطينيين، خلالها تقدم جيب عسكري باتجاه مكان تمركز الطواقم الصحفية، وأطلقوا القنابل الغازية والصوتية بكثافة، ثم عادوا وأطلقوا الأعيرة المطاطية بكثافة، ما أدى الى إصابتي في ساقي اليمنى. كانت المسافة بيني وبين الجندي الإسرائيلي على الجيب العسكري حوالي 100 متر. ووصلت طواقم إسعاف نوران الى المكان وقدمت الإسعاف الميداني لي ثم تم نقلي الى مستشفى المقاصد."

وأكد سلايمة أن تقرير زميلته مراسلة قناة الجزيرة جوان السمري الذي شاهده لاحقاً يثبت أن الجندي الإسرائيلي استهدفه شخصيا أثناء تغطيته الصحفية وهو موثق بالفيديوهات التي نشرتها القناة.

- **بتاريخ 22 مارس 2023**، أصيب الصحفي سليمان أبو سرور، 29 عاماً، وهو مصور لدى وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، بشظايا قنابل صوتية في منطقة الكتف، خلال تغطيته أحداث المواجهات بين قوات الاحتلال والشبان الفلسطينيين في أريحا.

وأفاد الصحفي أبو سرور للمركز بما يلي: "أعمل مصورًا ومراسلاً في مدينة أريحا والأغوار لوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا". خلال قيامي بعملي كمصور وارتدي الزي الرسمي للصحافة والخوذة وبعد إطلاق النار على مركبة أحد المواطنين الذي قام بالفرار لكن أصيب من كان برفقته داخل السيارة، تقدمت راكضاً أنا ومجموعة من الشبان لأقوم بتغطية حدث المركبة وارى من فيها. وبدأ جنود الاحتلال يصرخون وقاموا بإطلاق وابل كثيف من القنابل الصوتية والغازية صوبنا، وخلال ذلك استهدفت بشظايا قنبلة صوتية وجاءت الإصابة طفيفة في منطقة الكتف وتم معالجتي داخل مشفى أريحا الحكومي.

- **إصابة صحفي في قطاع غزة**

- **بتاريخ 24 مارس 2023**، أصيب المصور الصحفي حسن عبد الفتاح محمد اصليح، 37 عاماً، بقنبلة غاز في الكتف، بينما كان يغطي أحداث المواجهات بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال بالقرب من السياج الحدودي، شرق خان يونس، جنوب قطاع غزة. وتلقى الصحفي اصليح العلاج الميداني من طواقم إسعاف الهلال الأحمر الفلسطيني.

وكان عشرات الشبان والفتية قد تجمعوا، بعد ظهر يوم الجمعة، على بعد عشرات الأمتار من السياج الشائك شرق بلدة خزاعة، شرقي خان يونس، وأشعلوا إطارات السيارات ورفعوا الأعلام الفلسطينية ورددوا هتافات وطنية، احتجاجاً على تصاعد انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية. اقترب عدد من الشبان من الشريط الحدودي لمحاولة إلقاء الحجارة ورفع الأعلام على السياج. وأطلقت قوات الاحتلال المتمركزة داخل السياج أعيرة نارية وقنابل غاز مسيلة للدموع، تجاه المتظاهرين، واستمرت الأحداث نحو ساعتين على الأقل. أسفر ذلك عن إصابة مواطنين، أحدهما المصور الصحفي اصليح.

ثانياً: الاعتداء على الصحفيين بالضرب وغيره من وسائل العنف، و/أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية

وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة قيد البحث تعرض (8) صحفيين، بينهم صحفية واحدة، للضرب وغيره من وسائل العنف، أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين. وكانت تلك الاعتداءات كما يلي:

- **بتاريخ 15 أبريل 2022**، اعتدى جنود الاحتلال على الصحفي رامي الخطيب، الذي يعمل في قسم الإعلام بدائرة الأوقاف الإسلامية، أثناء قيامه بتغطية الاحداث في المسجد الأقصى.

وأفاد الصحفي الخطيب، 40 عاماً، للمركز بما يلي: "عند حوالي الساعة 8 صباح يوم الجمعة الموافق 15/4/2022، وخلال اقتحام قوات الاحتلال للمسجد الأقصى، كنت اتواجد في ساحة قبة الصخرة أوثق اعتداء قوات الاحتلال كمصور تابع لقسم الاعلام بدائرة الأوقاف. خلالها حاصرني عدد من جنود الاحتلال، وسألوني: ماذا تفعل؟ ولم يمهلوني لأجاوبهم، وانهالوا عليَ بالضرب المبرح بواسطة الهراوات دون انذار، ما أدى الى إصابتي بالإغماء وسقوطي ارضاً، ثم تم نقلي الى مستشفى المقاصد، حيث تمت معالجة جروحي في الوجه وفي عدة مناطق في جسدي وتجبير يدي التي أصيبت بالكسر." وأشار الخطيب ان قوات الاحتلال قامت بكسر كاميرته واعتدت عليه مجددا في صباح يوم الاحد التالي اثناء تغطيه اقتحام مئات المستوطنين للمسجد الأقصى واعتداء قوات الاحتلال على المصلين، وشرعوا بضربه مجددا واعاقوا عمله الصحفي.

- **بتاريخ 6 مايو 2022**، اعتدى جنود الاحتلال على الصحفي أحمد جلاجل، ويعمل مراسلاً لمواقع إخبارية، بالضرب والدفع مما أدى لإصابته برضوض، خلال عمله بتغطية المواجهات التي دارت بين قوات الاحتلال والمواطنين الفلسطينيين في المسجد الأقصى.

- **بتاريخ 10 مايو 2022**، اعتدى مستوطنون على أفراد طاقم تلفزيون فلسطين، ومنعوهم من عملهم في تغطية المواجهات التي كانت دائرة بين جنود الاحتلال والمواطنين الفلسطينيين على مدخل بلدة عزون بقلقيلية.

وعرف من الصحفيين، مراسل التلفزيون، أحمد شاور، والمصور بشار نزال، وسائق السيارة. والقى المستوطنون الحجارة على أفراد طاقم التلفزيون، واعتدوا عليهم بالضرب بالعصي أمام مرأى جنود الاحتلال، ومنعوهم من التصوير.

- **بتاريخ 13 مايو 2022**، اعتدت قوات الاحتلال على صحفيين خلال تشييع جنازة الصحفية شيرين أبو عاقلة. وتوافد عشرات الآلاف من المواطنين الى مقبرة صهيون في مدينة القدس المحتلة، للمشاركة في تشييع الصحفية أبو عاقلة الى مثواها الأخير. غير أن قوات الاحتلال هاجمت المشيعين واعتدت عليهم، وأصابت العديد منهم برضوض وجروح، كان من بينهم الصحفي أشرف شويكي، الذي تم الاعتداء عليه امام المستشفى الفرنسي في الشيخ جراح.
- **بتاريخ 8 سبتمبر 2022**، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفي ومخرج النشرات الإخبارية في تلفزيون فلسطين يوسف محمد عادي، 36 عاما، أثناء تواجده في شارع الواد، وسط البلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية المحتلة، عقب الاعتداء عليه بصورة وحشية، ما أدى الى إصابته برضوض وجروح وكسور.

ووفق ما أفاد به الصحفي عادي وشهود عيان ما وثقته مقاطع الفيديو، فإن قوات الاحتلال المتمركزة بشكل دائم مقابل فندق الهوسبيس في شارع الواد أوقفت الصحفي يوسف عادي والذي كان برفقة زميله متجهين الى المسجد الأقصى عبر شارع الواد، وطالبتهما بإبراز هويتهما. خلالها اظهر عادي تصريحه، وقاموا بفحصه ثم شرعوا بتفتيشه بطريقة مهينة، وحين طالبهم بالتوقف، اعتدوا عليه بعنف، وسحلوه ارضاً. حينها بدأ بالصراخ والاستنجاد بالمارة الذين حاولوا التدخل، الا ان قوات الاحتلال منعت العشرات من المواطنين الذين احتشدوا في المكان من الاقتراب منه، وشرعوا بضربه على راسه، وجره من شعره ورطمه في الأرض بين قضبان الحاجز الحديدي لعدة مرات، ما أدى الى فقدانه الوعي. وعلى الرغم من اغمائه قام جنود الاحتلال بجره وتكبيله ثم قاموا بتفتيشه مجدداً والاعتداء عليه بالركل والضرب، على الرغم من استسلامه لهم وعدم توجيهه أي فعل تجاههم. ووصف عادي ما تعرض له قائلاً:" لقد كنت اردد في نفسي انني سأموت، هم فقط اختاروني في قرارة أنفسهم ليصفوني دون أي سبب".

وفي افادته أشار عادي انه تم اقتياده عبر شارع الواد الى مركبة نقلته الى مركز شرطة لم يعلم ما هو، ولم يدخله، حيث بقي لمدة 3 ساعات داخل المركبة امام مركز الشرطة، تحت حرارة الشمس وهو مكبل، وحينما قام بالاستنجاد بأفراد الشرطة الإسرائيلية الذين كانوا يمرون امام المركز، اعتدى جنود الاحتلال عليه بالضرب المبرح، ما أدى الى فقدانه الوعي مجدداً. ومن ثم تم نقله الى مستشفى هداسا حيث تبين اصابته بجروح ورضوض احتاج بعضها الى الغرز الطبية، كما أصيب بكسرين في الانف. وذكر عادي في افادته ان افراد الشرطة كانوا يخبرون الأطباء بتعرضه للسقوط حينما كانوا يسألون عن سبب جروحه وحالته الصحية. وأضاف عادي انه حول فجراً الى مركز شرطة قريب من البلدة القديمة وتم التحقيق معه، وأخبره ضابط إسرائيلي انه وبخ جنوده لعدم فعل المزيد لوجهه الذي كان يغطيه الدم، وأشار عادي انه في البداية وجهت له تهمة تهديد حياة افراد الشرطة، ثم تهمة الاعتداء على شرطي، ثم تهمة عدم الامتثال لأفراد الشرطة، وأضاف انه حول للمحكمة، وتم الافراج عنه يوم الجمعة بشرط عدم دخول دولة إسرائيل لمدة 30 يوماً ودفع غرامة 500 شيكل وكفالة 500 شيكل في حال دخول إسرائيل.

- **بتاريخ 20 أكتوبر 2022**، اعتدى جنود الاحتلال بالضرب على الصحفي معتصم سقف الحيط، مصور شبكة قدس الإخبارية، بينما كان يغطي أحداث المواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال على المدخل الشمالي لمدينة البيرة. وضرب أحد الجنود الصحفي بسلاحه، على الرغم من ارتدائه الزي الصحفي المميز، كما منع الجنود باقي الصحفيين من إكمال عملهم في تغطية الأحداث، وابعدوهم عن المكان بالقوة، حيث ألقوا تجاههم قنابل الصوت لإجبارهم على الابتعاد.

ثالثاً: اعتقال واحتجاز الصحفيين

وثق المركز تعرض (5) صحفيين، بينهم صحفية واحدة، لعمليات الاعتقال والاحتجاز على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وقد جرى اعتقال أو احتجاز هؤلاء الصحفيين سواء خلال قيامهم بعملهم الصحفي في الميدان، أو خلال عمليات اعتقال خاصة من داخل منازلهم، بعد مداهمتها وإجراء تفتيشات بها

على خلفية تتعلق بعملهم الصحفي. ولا يزال (4) من هؤلاء الصحفيين رهن الاعتقال، بعضهم أجريت له محاكمات وصدر بحقه أحكام فعلية، وآخرين حولوا للاعتقال الإداري، وجددت لهم المحاكم الاعتقال الإداري أكثر من مرة، وآخرين لم تصدر بحقهم أحكام، ولم تقدم ضدهم لوائح اتهام.

- **بتاريخ 19 يوليو 2022**، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفي عامر عبد الحليم أبو عرفة، 37 عاماً، مراسل شبكة قدس برس، من منزله في قرية دير سامت، غربي مدينة دورا، جنوب غربي محافظة الخليل، بعد اقتحامه فجراً. وأجرى جنود الاحتلال أعمال تفتيش وعبث بمحتويات المنزل، وصادروا مبلغ يقدر بـ 23 الف شيكل كانت بحوزة زوجته. وحول عرفة إلى الاعتقال الإداري لمدة (8) شهور، قضاها في سجن عوفر، غرب رام الله. وأطلق سراحه بتاريخ 16 مارس 2023.

وأفادت زوجة الصحفي أبو عرفة، صفاء إبراهيم الحروب، 30 عاماً، لباحث المركز، بأنه " في نحو الساعة 2:30 فجراً، استيقظنا على صوت حركة في محيط المنزل، وما أن توجه زوجي لمشاهدة ما يجري، بدأ الطرق على باب المنزل بعنف. فتح زوجي الباب، فسأله الجنود: أنت عامر؟ وعند إجابته اقتادوه الجنود الى الخارج. وداهم نحو 30 جندياً المنزل، وقال أحدهم: نريد التفتيش. أبلغته أن أطفالي الثلاثة نائمون، وان شقيقي معنا في البيت. طلب مني أن احضر الأطفال وان نتوجه الى احدى الغرف. بدأ الجنود بالتفتيش لوحدهم، وبعد نحو 20 دقيقة، حضر أحد الجنود وقال أن هناك مجندة تريد تفتيشنا داخل الحمام. انصعت للأوامر، وجرى تفتيشي داخل الحمام. بعد ذلك، قال أحد الجنود: أين الأموال التي في المنزل؟ قلت له: أن النقود معي وهي عبارة عن 23 ألف شيكل كانت دفعة نجهزها لشراء سيارة. أخذ الجندي النقود، وبدأوا بعدها على الطاولة فيما احضر زوجي من الخارج. وبدا بالحدث مع الجنود عن النقود. ولكنهم قاموا بتقييد المبلغ في ورقة ضبط، وغادر الجنود بعدها من داخل المنزل، برفقة زوجي والنقود. علما ان زوجي صحفي ويعمل مراسلاً لشبكة قدس برس."

- **بتاريخ 20 يوليو 2022**، اعتقلت قوات الاحتلال الصحفي فيصل عيزر يوسف الرفاعي، من بلدة عناتا، شرقي مدينة القدس المحتلة، وتم تحويله للاعتقال الإداري.

وافاد علاوي الرفاعي، عم الصحفي فيصل الرفاعي أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اقتحمت منزل فيصل في بلدة عناتا عند حوالي الساعة 2:00 فجر يوم الأربعاء الموافق 20\7\2022، ولم يكن متواجداً داخله، ثم اعادوا اقتحامه الساعة 5 وتركوا له استدعاء لمراجعة مخابراتها. وأضاف الرفاعي، أن فيصل ذهب لتسليم نفسه برفقة والده، حينها تم اعتقاله، وتم تمديد اعتقاله الى يوم 26\7\2022. وأشار الرفاعي، ان محامي من مؤسسة الضمير توكل عن ابن شقيقه، وأخبر العائلة ان ملف فيصل تحول الى ملف اداري بسبب انتمائه لحركة حماس.

ووجه الادعاء للصحفي الرفاعي تهمة التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي ضد سلطات الاحتلال. وقررت محكمة عوفر الافراج عنه بعد أسبوع من اعتقاله، مع دفع غرامة مالية قدرها خمسة آلاف شيكل، غير أن استئناف النيابة العسكرية اعترضت على قرار الافراج، وبالتالي استمر احتجازه.

- **بتاريخ 1 أغسطس 2022**، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفي نضال أبو عكر، 57 عاماً، وهو مقدم برامج، بعد مداهمة منزله في مخيم الدهيشة، جنوب بيت لحم. وقامت تلك القوات بتفتيش المنزل بشكل دقيق، بعد احتجاز زوجته وأولاده في إحدى الغرف. وقد تم تحويل الصحفي أبو عكر للاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر. وبتاريخ 17 يناير 2023، تم تجديد الاعتقال الإداري للصحفي عكر لمدة ستة أشهر أخرى.
- **بتاريخ 4 سبتمبر 2022**، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفية لمى هاني غوشة، 30 عاماً، عقب دهم منزل والدها وتفتيشه خلال اقتحام حي الشيخ جراح، شمالي البلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية المحتلة.

وأفاد المهندس هاني غوشة، ان عناصر مخابرات الاحتلال اقتحموا منزله في غيابه، وأجروا اعمال تفتيش في محتوياته، وقاموا باعتقال ابنته الصحفية لمى، بطريقة عنيفة امام طفليها، كرمل، 5 أعوام، وقيس، 3 أعوام، وصادروا هاتفها النقال وحاسوبها الشخصي. وأشار غوشة ان ابنته اقتيدت الى غرف 4 في مركز المسكوبية، حيث وجه ضباط المخابرات لها تهمة التحريض وتم التحقيق معها لعدة ساعات، ثم تم تمديد اعتقالها الى يوم الاثنين.

وتم الافراج عن الصحفية أبو غوش، بعد تسعة أيام من اعتقالها، بشروط الحبس المنزلي، وعدم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو الهاتف بشكل عام، إضافة إلى تغريمها مبلغ وقدره 50 ألف شيكل. وخلال فترة الحبس المنزلي، عقدت جلستي محكمة للصحفية غوشة، الأولى بتاريخ 14 فبراير 2023، وتم تأجيل محاكمتها مع إبقائها رهينة حبسها المنزلي حتى تاريخ 21 مارس 2023. وبتاريخ 21 مارس 2023، تم تأجيل محاكمتها مرة أخرى حتى موعد الجلسة القادمة بتاريخ 18 أبريل 3023، مع الإبقاء على حبسها المنزلي.

- **بتاريخ 28 نوفمبر 2022**، اعتقلت قوات الاحتلال الصحفي صبري موسى جبرين، من منزله في بلدة تقوع، قضاء بيت لحم.

وأفاد طارق موسى جبرين، 41 عاماً، شقيق الصحفي، حول ظروف اعتقال شقيقه، بأن قوات الاحتلال اقتحمت حارة جبرين في بلدة تقوع حوالي الساعة 2:00 فجر اليوم المذكور، وشرعت بتفتيش منزل والديه اولاً، وقامت باعتقال شقيقه الصحفي صبري موسى جبرين، 31 عاماً، ثم قامت باقتحام منزله المجاور وقامت بتسليمه بلاغ لمراجعة مركز تحقيق عتصيون. وأوضح جبرين انه توجه الساعة 9:00 صباحا لمركز التحقيق وتم احتجازه لمدة 5 ساعات، وتم التحقيق معه حول انتمائه السياسي. وأشار جبرين ان شقيقه الصحفي صبري كان محتجزا أيضا في مركز عتصيون وحينما قام بالسؤال عنه، أخبره ضابط المخابرات انهم يريدون توجيه رسالة تحذيرية لشقيقه وان هذا الهدف الوحيد من اعتقاله وأخبره ان شقيقه سيتم الإفراج عنه قريبا. ولفت جبرين أن شقيقه تعرض قبل أسبوع لاحتجاز من قبل ضابط مدينة بيت لحم الملقب بابو جميل، بالتزامن مع قيام شقيقه بعمله الصحفي وتغطية اقتحام قوات الاحتلال بلدة جناتا، شرقي مدينة بيت لحم، حينها قام الضابط باحتجاز شقيقه لمدة نصف ساعة واحتجاز هاتفه النقال وبطاقته الصحفية بحجة ان التصوير ممنوع، واخطره الضابط حينها انه سيقوم باستدعائه وتوعده بالاعتقال.

رابعاً: القيود على حرية الحركة والتنقل

تشكل القيود على حرية الحركة والتنقل سياسة منظمة في إطار الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي فرضها على المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويواجه الصحفيون صعوبات بالغة التعقيد في سبيل الوصول إلى أماكن الأحداث أو غيرها للقيام بمهام عملهم. ويشمل ذلك: منع الصحفيين من السفر خارج الأرض الفلسطينية المحتلة؛ منع التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ منع التنقل بين مناطق الضفة الغربية بفعل مئات الحواجز العسكرية الإسرائيلية المنتشرة بين المدن والقرى والمخيمات؛ بالإضافة إلى منع الوصول لتغطية أحداث محددة بعينها. وعلى هذا النحو، فإن هذا النوع من الانتهاكات غير محدد ويعاني منه الصحفيون كافة، المحليون والدوليون على السواء، وبصورة يومية، وبالتالي لا يمكن حصره في حالات معينة. ورغم ذلك، تمكن المركز من رصد بعض هذه الحالات:

1. منع الصحفيين من دخول مناطق معينة وتغطية أحداث.

- **بتاريخ 4 سبتمبر 2022**، أوقفت قوات الاحتلال الصحفية رنين صوافطة، مصورة وكالة رويترز، في منطقة الاغوار، ومنعتها من تغطية عملية إطلاق النار على باص إسرائيلي في المنطقة. وصادر جنود الاحتلال

مفاتيح المركبة العمومية التي كانت صوافطة تستقلها، على الرغم من تعريفها على نفسها للجنود. واحتجزت صوافطة عدة ساعات، كانت خلالها تتعرض للتحقيق بين الفينة والأخرى، قبل أن يطلق سراحها.

- **بتاريخ 8 سبتمبر 2022**، احتجز جنود الاحتلال ثلاثة صحفيين يعملون لصالح تلفزيون عودة، في البلدة القديمة بمدينة الخليل، وهم: يوسف شحادة، نور الدين بنات، وطارق خمايسة. وأجبر الصحفيون على الوقوف لمدة ثلاث ساعات تحت اشعة الشمس، تخللها تفتيش في معداتهم الصحفية، وحذف مواد صحفية كانوا قد صوروها لإعداد تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال. وبقي الصحفيون محتجزين حتى مجيْ أفراد من شرطة الاحتلال الذين صادروا بطاقاتهم الصحفية، ومن ثم أعادوها وأطلقوا سراحهم.

2. منع الصحفيين من السفر خارج الأرض الفلسطينية المحتلة

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، منعت سلطات الاحتلال اثنين من الصحفيين، بينهما صحفية، من السفر الى خارج الأراضي المحتلة، سواء لمباشرة أعمالهم الصحفية، أو للمشاركة في مؤتمرات دولية.

- **بتاريخ 25 يوليو 2022**، منعت سلطات الاحتلال الصحفية مجدولين حسونة، مراسلة قناة (TRT)، من السفر إلى تركيا عبر معبر الكرامة. يشار أن الصحفية حسونة ممنوعة من السفر بقرار المخابرات الإسرائيلية منذ ثلاث سنوات. وكانت قد تلقت أخباراً بإزالة اسمها من قائمة المنع، لذا توجهت للسفر بناء على ذلك، غير أن سلطات الاحتلال على المعبر أكدت لها أن القرار مازال ساري المفعول.

- **بتاريخ 26 يوليو 2022**، منعت سلطات الاحتلال الصحفي مجاهد السعدي، صحفي حر، من السفر إلى الأردن عبر معبر الكرامة، وأخضعته للتحقيق بمدة ساعتين.

خامساً: حظر عمل مؤسسات إعلامية

حظرت سلطات الاحتلال عمل إذاعة صوت فلسطين الرسمية من العمل داخل مدينة القدس المحتلة، أو داخل دولة الاحتلال، لفترة ستة أشهر، بتهمة التحريض على قوات الاحتلال.

- **بتاريخ 14 مارس 2023**، وقع وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، قراراً بإغلاق أي مقار لإذاعة "صوت فلسطين" الرسمية، التابعة للسلطة الفلسطينية، ومنع ممثليها من إقامة أية فعالية لها، وحظر بثها في مدينة القدس المحتلة، وداخل دولة الاحتلال، لفترة سارية المفعول لمدة ستة أشهر. وتنفيذاً للقرار، داهمت سلطات الاحتلال صباح يوم الاثنين الموافق 20 مارس 2023، مقر شركة مارسيل للإنتاج الإعلامي في مدينة القدس وسلمتها أمراً بمنع تقديم الخدمات الإعلامية للإذاعة، واستدعت 5 صحفيين للتحقيق، على خلفية عملهم لصالح التلفزيون الفلسطيني، وهم: ليالي عيد ولانا كاملة، والصحفيين فراس هنداوي، وليد قمر ويزن حداد. وقد تم التحقيق معهم جميعا فيما يسمى غرف 4 لعدة ساعات حول طبيعة عملهم، ووجهت لهم تحذيرات من انتهاك الأمر الصادر عن وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير.

وأفادت الصحفية لانا كاملة، حول ظروف اعتقالها والتحقيق معها ومع زملائها، أن مخابرات الاحتلال هددت الصحفيين الخمسة من مغبة التعامل مع تلفزيون فلسطين سواء بمداخلة او بتقارير او تغطية صحفية كاملة. وأشارت كاملة انها مع زملائها لا علاقة لها بتوزيع اعمالها الصحفية وأن هذه مهمة الشركة، الا ان المخابرات حذرتهم شخصيا من ان يعرض أي شيء له صلة بهم على تلفزيون وإذاعة فلسطين، وانهم سيتم محاسبتهم بحجة خرق قرار وزير الامن القومي. وأشارت كاملة ان سلطات الاحتلال لم تمنع الشركة من مواصلة اعمالها الا انها حظرت عليها وعلى الصحفيين من التعامل مع إذاعة وتلفزيون فلسطين وهو محور قرار بن غفير.

سادساً: منع طباعة صحف في الأراضي المحتلة

لا تزال قوات الاحتلال تمنع طباعة صحيفتي الرسالة وفلسطين اللتين تصدران في غزة، في مطابع الضفة الغربية منذ نحو خمسة أعوام. وكانت السلطات الإسرائيلية قد أصدرت قرارا بتاريخ 28 مايو 2014، يمنع بموجبه طباعة الصحيفتين في مطابع الأيام في الضفة الغربية، حيث اقتحمت مقر مؤسسة "الأيام "للصحافة والطباعة والنشر، والواقع في بلدة بيتونيا، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية، وأبلغوا إدارة المطبعة بقرار عسكري يقضي بمنع المؤسسة من طباعة وتوزيع صحيفة "فلسطين" والتي تصدر من مدينة غزة.

الخلاصة والتوصيات:

أظهر التقرير استمرار اعتداءات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على الطواقم الصحفية ووسائل الإعلام العاملة في الأرض المحتلة صحفيين خلال الفترة من تاريخ 1 أبريل 2022 حتى 31 مارس 2023. وكانت أبرز أشكال الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون على مدار عام كامل، يغطيه التقرير، تصاعد جرائم إطلاق النار بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الاعلام، في الضفة الغربية، والتي أدت في إحداها إلى مقتل الصحفية سيرين أبو عاقلة، برصاص قناص إسرائيلي، خلال تغطيتها أحداث المواجهات بين شبان فلسطينيين وقوات الاحتلال، على الرغم من ارتدائها الشارة المميزة، ووجودها وزميلها في مكان مكشوف للقناصة. كما تميزت الانتهاكات خلال هذه الفترة بتزايد الاعتداءات بالضرب على الصحفيين في مدينة القدس المحتلة، وملاحقتهم ومنعهم من تغطية الأحداث داخل المدينة المقدسة. وكذلك إغلاق ومنع إذاعة صوت فلسطين من العمل داخل مدينة القدس، ودولة الاحتلال، وتحذير الشركة الإعلامية المزودة للخدمات الإعلامية للإذاعة من التعامل معه أو أي أحد من طواقمه، بدعوى تحريضه على قوات الاحتلال.

ورصد المركز استمرار قوات الاحتلال ارتكاب جرائم تتعلق بالاعتداء على السلامة الشخصية بحق الصحفيين، وهي تشمل جرائم إطلاق نار أفضت إلى مقتل وإصابة صحفيين بجراح مختلفة خلال قيامهم بعملهم المهني في الميدان.

كما رصد المركز تعرض صحفيين لعمليات الاعتقال والاحتجاز على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي سواء خلال قيامهم بعملهم الصحفي في الميدان، أو خلال عمليات اعتقال خاصة من داخل منازلهم، بعد مداهمتها وإجراء تفتيشات بها على خلفية تتعلق بعملهم الصحفي.

كما رصد استمرار منع قوات الاحتلال طباعة صحيفتي الرسالة وفلسطين اللتين تصدران في غزة، في مطابع الضفة الغربية منذ العام 2014.

جدير ذكره أن قوات الاحتلال الإسرائيلي لا تجري أية تحقيقات جدية في الجرائم التي ترتكبها ضد الصحفيين العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة، شأنها في ذلك شأن بقية الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال ضد المدنيين في الأرض الفلسطينية.

وفي ضوء ذلك، فإن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان:

1. يشير أن استهداف الصحفيين رغم وجود كل الشارات المميزة التي تؤكد على طبيعية عملهم، بل وتعمد قناصة الاحتلال توجيه الإصابة إلى المنطقة العليا من الجسد، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن جنود الاحتلال لديهم أوامر او على الأقل تصريح بإيقاع خسائر بشرية وردع الصحفيين من تغطية هذه الجرائم.
2. يرى في هذه الممارسات امتداداً للانتهاكات الجسيمة التي تواصل قوات الاحتلال اقترافها بحق المدنيين الفلسطينيين، ودليلاً على الاستخفاف الإسرائيلي بالقانون الدولي الإنساني، وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب للعام 1949.
3. يؤكد أن معظم الاعتداءات التي نفذتها قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية، جاءت بشكل متعمد ومقصود، خصوصاً أن هؤلاء الصحفيين كانوا يرتدون ما يميزهم كأطقم صحفية، أثناء قيامهم بعملهم.
4. يؤكد أن هذه الاعتداءات المنظمة تهدف إلى منع وسائل الإعلام من تغطية ونشر ما تقترفه قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي من جرائم بحق المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأنها على هذا النحو تهدف إلى "إخراس الصحافة."

5. يكرر مطالبته للأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، بضرورة التدخل الفوري والسريع والوفاء بالتزاماتها، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وممتلكاته.
6. يحث الأطراف الدولية ذات العلاقة، سيما الاتحاد الدولي للصحفيين وآليات الأمم المتحدة لتعزيز حماية حقوق الإنسان، وخاصة المقررين الخاصين لكل من الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، بالعمل على رصد الانتهاكات والخروج بالموقف المناسب من هذه الأحداث، وخاصة فيما يتعلق بالاستهداف المباشر للصحفيين.
7. يدعو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، ولجنة التحقيق الدولية لزيارة الأرض الفلسطينية المحتلة واتخاذ موقف علني واضح وصارم من جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الصحفيون، كونها جرائم مستمرة ومتكررة.
8. يحث المحكمة الجنائية الدولية على فتح صفحة إلكترونية خاصة لاستقبال الإفادات والشكاوى والفيديوهات وشهود العيان كما حدث في أوكرانيا.